التقرير الختامي للندوة العربية التحضيرية لمؤتمر بيكين

نظم المعهد العربي لحقوق الانسان بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان ندوة «المرأة العربية: من نيروبي الى بيكين» اعدادا للمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في بيكين (ايلول / سبتمبر 1995).

وشارك في الندوة التي انعقدت يومي 25 و26 جوان / حزيران 1995 بمدينة الحمامات (الجمهورية التونسية) 76 مشاركا ومشاركة يمثلون 40 منظمة نسائية وحقوقية عربية اضافة الى عدد هام من الخبيرات والخبراء في الشؤون القانونية والاجتماعية والاعلامية والتربوية ينتمون الى خمسة عشر قطرا عربيا.

وقد كان الهدف من تنظيم هذه الندوة النظر في وضعية المرأة العربية منذ ندوة نيروبي وتقييم نتائج الانشطة التحضيرية التي عقدت عربيا واقليميا ودوليا استعدادا لمؤتمر بيكين ولبلورة مواقف مشتركة تمكّن المنظمات العربية من تحقيق مشاركة فاعلة في المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة.

1 . الجلسة الافتتاحية

ألقيت في الجلسة الافتتاحية كلمات الجهات المنظمة للندوة.

1 . 1 في بداية كلمتها اكدت الاستاذة تهاني الجبالي من اتحاد المحامين العرب على ان الندوة حققت هدفا رمزيا هاما بتجاوزها لتقسيمات الامم المتحدة التعسفية التي مزقت المجموعة العربية ما بين اقليم افريقيا واقليم غرب آسيا وتجاهلت المنطقة العربية كإقليم متكامل له إطاره الجغرافي والتاريخي والثقافي وله أهداف ومصالح مشتركة. هذا التقسيم يعوق أيّ تحضير عربي فعلي في أيّ مؤتمر دولي تعقده الأمم المتحدة. وأشارت الاستاذة الجبالي الى ان التحديات التي تواجهها المرأة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية تضع قضية النهوض بأوضاع المرأة العربية في سياق مواجهة التخلّف بكافة أشكاله وتجعل منه قضية مجتمع بأسره.

فالاوضاع السائدة في مجتمعاتنا من غياب للديمقراطية وانتهاك لحقوق الانسان وتطرف ديني تنبىء بمزيد التراجع عن النزر القليل من الحقوق التي حصلت عليها المرأة العربية.

كما ان المرأة هي الضحية الأولى لكلّ مظاهر العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري وأشكال الاحتلال الاجنبي والهيمنة الخارجية والنزاعات المسلّحة ولكنها مع ذلك تبقى مغيّبة عن دائرة الفعل واتخاذ القرار.

ويمثل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فرصة للبحث في سبل دعم حقوق المرأة العربية باعتبارها جزءا لا يتجزّأ من حقوق الانسان الشاملة والمتكاملة وهو فرصة ايضا لتأكيد عالمية هذه الحقوق واعتبار الخصوصية الحضارية مصدر دعم لهذه الحقوق وليست سببا للتراجع عنها او الدعوة للحدّ منها.

كما ان المساواة بين الرجل والمرأة واستقلال المرأة الاقتصادي هي ضمانات أساسية لتحقيق العدالة والديمقراطية والتنمية الشاملة في الوطن العربي.

2.1 أكّد الاستاذ محسن عوض في الكلمة التي ألقاها باسم المنظمة العربية لحقوق الانسان ان قضية المرأة العربية قضية مصيرية لتقدّم الأمّة العربية ونهضتها. ولكن الواقع الفعلي يبرز انتهاكا صارخا لكافة حقوق المرأة من قوانين تكرّس التمييز واعراف وتقاليد وممارسات اجتماعية متخلّفة تنكر عليها أبسط حقوقها وأعمال عنف وتعصّب استفحل خطرها وأصبحت تهدد حق المرأة في الحياة.

وتواجه المرأة في الحالات الاستثنائية التي تمرّ بها مناطق عديدة في الوطن العربي انتهاكات لم يعد لها مثيل على مستوى العالم من احتلال استعماري استيطاني في فلسطين واعتداءات وخطف وقتل يومي في لبنان وحصار بالتجويع في العراق وحروب أهلية وقبليّة في الصومال والسودان والعراق والجزائر.

ويطرح تدنّي الوعي بحقوق المرأة في المجتمعات العربية اشكالية حقيقية اذ يساهم في مزيد انتهاك حقوقها والتراجع عن المكتسبات البسيطة التي حققتها ويذهب الى حدّ التشكيك في بعض الحقوق الاولية البديهية التي تصنع انسانيتها.

ويشكّل المؤتمر العالمي فرصة هامة لتسليط الضوء على هذه القضايا وتحديد العقبات الماثلة أمام تمتع المرأة العربية بحقوقها ورسم الخطط العملية لتجاوز هذه الوضعية.

وتبدو الاستراتيجية الدولية المطروحة على مؤتمر بيكين اداة للتثقيف والسموّ بالوعي وتحقيق قدر من الضغط الادبي لتطوير أوضاع المرأة العربية ولكنها لا يمكن ان تستجيب لكل «الظروف المشدّدة» التي تعاني منها المرأة العربية وهي ظروف تفرض قدرا من خصوصية المواجهة تتناسب مع حدّتها وطبيعتها.

ان اي بحث متعمّق في مشكلة المرأة العربية يجب ان يضع في صدر أولوياته طرح اشكالية حقوقها في اطار الثقافة العربية بتطوير صورة المرأة العربية في الوعي العربي ومواجهة الاجتهادات القاصرة للتيار الفكري السلفي.

كما يجب على المدخل التشريعي ان يتكامل مع المدخل الثقافي في تطوير اوضاع المرأة وان يستخدم التشريع أداة للتطوير الاجتماعي الذي لا يتجاهل الواقع الاجتماعي والثقافي.

إنّ انجاز تغيير جذري لاوضاع المرأة لا يمكن ان يتحقق بنظرة تعميمية او تخصيصية مشطة بل يجب تبني رؤية شاملة ومتكاملة لا تقتصر على دور الحكومات بل تستند أساسا على العمل الاهلي ومؤسساته وفي مقدمتها التنظيمات النسائية والحقوقية.

1 . 3 ذكّر الاستاذ حسيب بن عمّار، رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان، في بداية كلمته الافتتاحية بان قضية المرأة قد شكلت منذ بداية هذا القرن ولا تزال محور صراع بين قوى التقدّم وقوى التخلّف في المنطقة العربية ومثلت احدى اهم قضايا مسار تحديث المجتمعات العربية، كما شاركت المرأة العربية في النضال من اجل تحرير الشعوب العربية من نير الاستعمار وساهمت في عدد من البلدان في بناء أسس الدولة الحديثة.

ولكن هذا التراكم يقابله على مستوى الواقع الراهن تدهور مستمرّ لوضع المرأة في الحقوق القانونية والمساواة والشغل والانجاب والمشاركة في الحياة الاجتماعية واتخاذ القرارات السياسية الخ.

والاضطهاد السياسي والاجتماعي الذي تعاني منه المرأة تؤكّده دونية ضاربة في أعماق التصورات الثقافية السائدة ونجد لها صدى في وسائل الاعلام والكتب المدرسية وهي نظرة يحاول دعاة التعصّب مزيد نشرها وتعميقها.

الى كل هذه المظاهر تنضاف التأثيرات السلبية للسياسات الاقتصادية وبرامج اعادة الهيكلة وهي تأثيرات تزيد من تهميش المرأة واستبعادها من المشاركة في عملية التنمية.

وقد أكّد الاستاذ بن عمّار على انه يجب ان تكون للمنطقة العربية مساهمة متميزة في مؤتمر بيكين على ان يقع ايلاء أهمية خاصة الى بعض المسائل التي يجب حثّ المؤتمر على اقرارها ومن بينها إقرار مبدإ عالمية حقوق الانسان وتكاملها وعدم تجزئتها اقرارا واضحا حتى لا تستغل الخصوصيات لإفراغ الحقوق من مدلولها وكذلك اقرار مبدإ المساواة بين الرجل والمرأة ورفض اي تمييز بينهما.

وينبغي الاستعداد لمرحلة ما بعد بيكين لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي ستصدر عن المؤتمر العالمي وهي مهمة تتطلّب من المنظمات غير الحكومية مراجعة طرق عملها مراجعة جذرية حتى تتجاوز ضعفها وتوحّد صفوفها في اطار جبهة واسعة للدفاع عن حقوق الانسان والتضامن والتحرّك الجدّي كلما تعرّضت حقوق المواطن والمواطنة للانتهاك في أي قطر من الاقطار العربية.

إنّ توفير أسباب القوة لمكونات المجتمع هي السبيل الأمثل لاقناع السلطات العربية بأنّ لا مناعة ولا استقرار ولا تنمية بدون احترام حقوق الانسان.

كما ان اعمال حقوق الانسان يتطلّب ايضا توفر ارادة سياسية واضحة تنتهج سياسات قوامها المصادقة على الاتفاقيات الدولية الضامنة لحقوق الانسان بدون تحفّظ وجعل التشريعات الوطنية ملائمة لهذه الاتفاقيات وتركيز المؤسسات الممثلة والآليات الكفيلة بتحقيق حماية ناجعة للحقوق والحريات ونشر ثقافة حقوق الانسان على أوسع نطاق ممكن.

وفي خاتمة الجلسة العامة الافتتاحية تليت رسالة د. ابتهال يونس الى الندوة العربية التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد عرضت هذه الرسالة الى قضية الحكم الذي اصدره القضاء المصري في 14 / 6 / 1995 بالتفريق بين د. ابتهال يونس وزوجها الدكتور نصر حامد ابو زيد، وقد استند هذا الحكم على دعوى تتهم د. ابو زيد "بالطعن" في الدين الاسلامي في كتاباته واجتهاداته الفكرية والاكاديمية.

وقد نبـهت د، ابتهال يونس الى خطورة هذه القـضية التي تعـد انتهاكا صـارخا لمبـادئ حقـوق الانسان عـامة ولحـقـوق المراة خاصـة؛ ودعـت النسـاء العـربـيـات الى الوقـوف في وجـه "جـحافل الجـاهليـة " التي اصبـحت تسـتغل الاسـلام لانكار كل الحـقوق والحـريات الانسانيـــة.

2 . أهداف النـــدوة ومنهجيـة العمل

قـدّمت د. هالة عبـد الجواد منسـقة لجنة المرأة بـالمعهـد التي أشرفت على اعـداد الندوة مجـموعة ملاحظات ضـمنتها اهداف الندوة ومنهـجية العمل المقـترحة. وقد ركّـزت على النقاط التالية :

– تهـدف الندوة الى التـعرّف على مـا تحـقق للمرأة الـعربيـة من مكاسب منذ نيـروبي وتحديد التراجعات التي حصلت في مستوى تمتع المرأة العربية بحقوقها.

– كما تهدف الندوة الى بلورة رؤية شاملة حـول واقع المرأة العربية الراهن وما يفرضه هذا الواقع من خصوصيات تشكّل احد التطلعات التي تسعى من خلالها المرأة العربية الى التأثير في مؤتمر بيكين وابلاغ تصوّراتها ومقترحاتها.

وتمثل الدراسات الميدانية التي أعدّها المعهـد العربي لحقوق الانسان حول واقع المرأة في عدد من الاقطار العربية اداة أسـاسية في التعرّف على هذا الواقع واشكالياته كما سـتساعد على تحديد بعض المقترحات العملية للنهوض بوضع المرأة.

– وتسعى الندوة الى اجراء تـقييم نقدي شامل لمسـار المؤتمر العالمي التحضيـري عامة واعمال ندوتي عمان / الاردن (3 – 6 تشرين الثـاني – نوفمبر 1994) وداكار / السنغال (16 – 23 تشرين الثاني / نـوفمبر 1994) وورقة العـمل النهائية المقدمة مـن لجنة مركز المرأة في الامم المتحدة بنيويورك في نيسان / افريل 1995 خـاصة. ويهدف هذا التقييم الى الوقوف على نقاط المسار التحضـيري الايجابية لتبنيها ودعمهـا وكذلك الى تحديد النقائص التي تمسّ بعض المسائل الجوهرية المتعلّقة بحقوق الانسان للنسـاء وتهدّد المكتسبات التي نصّت عليها النصوص الدولية السابقة.

– وتسعى الندوة الـى تبنّي وثيقة عـمل نهائية تشكّـل أرضية عـمل مشتـركة لتحـقيق مشـاركة عربية فـاعلة في المؤتمر العالمي ومحـاولة التأثير في مـساره. وستكون الوثيقـة احد المصادر المعتمدة في متابعة تنفيذ نتائج وتوصيات واستراتيجيات ما بعد بيكين.

3 . الجلسـة العامـة الأولـى :
التحديات المطروحة على مؤتمر بيكيـن

خصصت هذه الجلسة لدراسة التحـوّلات التي حدثت في تناول قضية المرأة منذ نيروبي وللنظر في مدى توفّق المجمـوعة الدولية خلال هذه السنوات الاخيرة في إعمـال حقوق الانسان للمرأة. واهتـمت الجلسة كـذلك بتقيـيم استراتيـجيات المرأة التي اقـترحـتها المؤتمرات العـالمية

الاخيرة: المؤتمر العالمي لحقوق الانسان (فيينا 1993) ومؤتمر السكان والتنمية (القاهرة 1994) وقمة التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995).

3 . 1. استراتيجيات المرأة : من نيروبي الى بيكين

لقد أقامت المجموعة الدولية وجودها على مبدأي الحرية والمساواة وأصبحت الدول الاعضاء في الامم المتحدة ملزمة باحترام وتطبيق هذين المبدأين الاساسيين، ولكن قضية المرأة عامة والمساواة بين الجنسين خاصة عرفت تأخرا كبيرا في طرحها وإعمالها على مستوى الأمم المتحدة مما يدلّ على وجود عراقيل وصعوبات لم تتم تسويتها بعد.

ويعود الفضل للمنظمات غير الحكومية والنسائية منها على وجه الخصوص في فرض مبدإ المساواة الذي أصبحت له أطره الفلسفية والقيمية المكرّسة.

وللنخب النسائية اليوم ما يكفي من الامكانيات الفكرية والنضالية لمواصلة هذا الجهد وتدعيمه والاهتمام اكثر بالنساء اللواتي لا يعرفن معنى المساواة.

اما على مستوى البلدان العربية فانه يتعين البحث عن الوسائل التي تسمح بتجاوز حدود الخصوصيات الوطنية من أجل دعم التقارب والانخراط في المبادىء العالمية.

إنّ التساؤل عن المتغيرات التي حصلت منذ نيروبي يبرز مجموعة من العناصر الجديدة اذ يشهد عالمنا اليوم تحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة تؤثر مباشرة في حياة الانسان عامة وفي وضع المرأة خاصة. وظهرت بعد نهاية الحرب الباردة صراعات ذات مرجعية ثقافية تغذيها قوى متطرّفة ولهذه الصراعات انعكاسات سلبية على المرأة.

ومنذ نيروبي اصبحت النساء قوّة اجتماعية ذات تأثير على الحكومات ولكن قضية المرأة اصبحت ترضخ أحيانا للتسييس اذ تستعملها الحكومات لمعالجة قضايا لا علاقة لها بالمرأة.

كما شهدت السنوات الاخيرة تطوّرا هاما للنشاط النسائي وازديادا ملحوظا للتنظيمات النسائية خاصة في البلدان العربية وقد تعود هذه الظاهرة الى تطوّر العمل الاهلي في المجتمعات العربية وتحوّل النساء العربيات الى قوّة اجتماعية ضاغطة على الحكومات.

ولكن هذا التطوّر يصاحبه على المستوى الرسمي عدم اعتراف بمنزلة المرأة وحقوقها يؤكده امتناع العديد من الدول العربية عن المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة عامة وعلى اتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضدّ المرأة خاصة، وكثرة التحفظات التي أبدتها الدول المصادقة على احكام هذه الاتفاقيات.

كل هذه الملاحظات تطرح رهانات كبيرة على مؤتمر بيكين ويتمثل الرهان الأساسي في الاعتراف النهائي والصريح الذي لا يحتمل أيّ تراجع بالمساواة الفعلية بين الجنسين وبحقوق الانسان للمرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان.

كما ان الاعتراف بالمساواة القانونية وتكريسها في الواقع الفعلي هي الضمانة الاولى لتطوير بقية الحقوق اقتصادية كانت او اجتماعية او ثقافية.

3 . 2. استراتيجيات حقوق الانسان: من فيينا الى بيكين

لقد أبرزت السنوات الاخيرة تطوّر الحركات النسائية وما حققته المرأة من مكتسبات على

طريق تحقيق انسانيتـها والتمتع بحقوقها. ولكن هذه التطورات لا يمكـن ان تحجب عنا ما تعانيه المرأة في أنحاء عديدة من العالم من مظاهر تمييزية وانتهاك لأبسط حقوقها.

ولقد شكّل مـؤتمر فيـينا مناسبـة هامة لتأكـيد عـالمية حقـوق الانسان وتكاملهـا وعدم تجزئتها وللاعتـراف صراحة بحقوق الانسان للمرأة ودعم آليات حمـاية هذه الحقوق في اجهزة الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان. ولكن لا يمكن ان نتناسـى ان فيينا شهدت محاولات عديدة قامت بها مجموعة من الدول المتشـدّدة ومن بينها عديد البلدان الاسلامية لفرض التراجع في هذا المجال والتحفظات التي أبدتها بخصوص الوثيقة الختامية.

ان المنظمات النسائية بنضاليتها وجـهودها مدعوة الى اليقظة ازاء مختلف المخاطر ودعم الاستراتيـجيات المستقـبلية عن طريق البحث عن القواسم المشـتركة بين الكتل الجهـوية المختلفة وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها طرح المشاكل الجهوية في اطار شمولي.

3 . 3. استراتيجيات السياسات السكانية: من القاهرة الى بيكين

وقع التذكـير في هذا المجـال بجوهر وثيقـة القاهرة الختـامية التـي اكدت على الحق في الحياة وفي الصحة وحق المرأة في المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبارها حجر الزاوية في البرامج السكانيـة. ومن رهانات بكين في هذا النطاق العمل على ازالة التـحفظات التي ابدتها بعض الدول في مـجال السيـاسات السكانية والتي تخص أسـاسا كفالة حـقوق المرأة في الصحة الانجابية والجنسية والاعتراف بحق الاجهاض المأمون.

3 . 4. استراتيجيات السياسات الاجتماعية: من كوبنهاجن الى بكين:

ان مؤتمر كوبنهاجن الذي عالج قضايا تنموية لم يناقش بعمق الاسباب الهيكلية للظواهر التي تناولها مـثل الفقر وانعكاسـات الوصفات المقـترحة من طرف النظـام العـالمي الجديد وفي مقدمتها برامج الاصلاح الهيكلي على الاوضـاع الاجتماعية في العالم الثالث وخاصة على النساء اللاتي اصبحن اولى ضحايا هذه الانعكاسات ومن نقائص مـؤتمر كوبنهاجن الاساسية التراجع الحاصل في الاعـتراف بان التنمـية لا تتحـقق الا في اطار احترام حـقوق الانسـان في عالميتـها وترابطها.

والمطروح على بيكين محـاولة البحث في هذه النقائص لبلورة رؤية جديدة للتنمـية تقوم على أساس المساواة.

وقد سعى النقاش الذي دار حول هذه الاستراتيجـيات الى مزيد تعميق ما طرح من نقاط اذ وقع التأكـيد على أهمـية تدقيق النظر في عـناصر الواقع التي تمنع المرأة والرجل من تحـقيق انسانيتهما وخاصة العوامل الثقافية التي تلعب دورا سلبيا بارزا في مجتمعاتنا.

كما وقع التـأكيد على ان قضـية المساواة لا تخضع الى منطق الأولويات ويـجب الابتعاد عن النظرة التي تحـاول اجراء مـقابلة بين المسـاواة والتنمـية فحـقوق الانسـان والديمقراطـية والتنمية هي مداخل شاملة لتحقيق المساواة فلا يمكن تجزئتها او تفضيل بعضـها على بعض.

وقد أشار المتدخلون الى أنّ بلورة الاتفاقيات الدوليـة لم تكن حكرا على مجموعة بشرية

دون أخرى بل ساهمت فيها أطراف متعددة مما يدعونا الى مواصلة هذا الجهد واعتبار خصوصياتنا لا تتعارض مع الكونية.

كما وقع التأكيد على ان تواصل المنظمات غير الحكومية ضغطها على الحكومات من اجل الاعتراف النهائي بحقوق المرأة وان تضبط خططها واستراتيجياتها الخاصة لمواجهة تحديات المستقبل.

4 . الجلسة العامة الثانية :
الخصوصيات الوطنية : تقديم نتائج الدراسات القطرية

عرضت هذه الجلسة لنتائج الدراسات الميدانية حول الاوضاع الاجتماعية والقانونية للمرأة العربية في ثمانية بلدان عربية (المغرب، مصر، الاردن، البحرين، فلسطين، موريتانيا، لبنان، تونس). وقد كلّف المعهد العربي لحقوق الانسان باحثات وخبيرات عربيات باعدادها حتى تكون أرضية لأعمال الندوة.

وقد حاولت العروض الموجزة ان تؤكد على اكثر الظواهر بروزا وتعبيرا عن راهن وضع المرأة في كلّ بلد. وقدّمت بعض المقترحات العملية لتطوير هذا الوضع.

4 . 1. دراسة تونس

رغم حصول تقدم ملموس في وضع المرأة مقارنة مع غيرها من البلدان العربية، فإنّ العديد من النقائص مازالت موجودة. فعلى سبيل المثال وفي المستوى السياسي مازالت بعض مظاهر التمييز قائمة في التمثيلية في مواقع القرار وفي المناصب الدبلوماسية. أما في العائلة فان اللا مساواة وهيمنة الرجل متواصلة في العقليات والممارسة اليومية، كما ان مشكلة العنف داخل العائلة وخارجها هي من المسائل التي تعيق إعمال حقوق المرأة.

ورغم اعتراف المشرّع بحقوق المرأة، فإنّ الاجراءات الفعلية لتطبيقها مازالت غير كافية.

وقد قدّمت المقترحات التالية :

- رفع التحفظات عن الاتفاقيات الدولية واحترامها وتوعية الجهات القضائية بتطبيقها.
- تنقيح الدستور لإعطاء مبدإ عدم التمييز بين الجنسين طابعا دستوريا.
- تنقيح مجلة الاحوال الشخصية لدعم المساواة وتحقيقها في المسؤولية بين الجنسين لتصبح مسؤولية عائلية لا مسؤولية أبوية.
- سنّ تشريع من أجل مناهضة العنف المسلّط على النساء.

4 . 2. دراسة لبنان

يتميز وضع المرأة في لبنان بعديد النقائص على المستوى التشريعي وعدم وجود قانون مدني يكفل حقوق المرأة.

وتعاني المرأة من غياب المساواة في المسؤولية العائلية والتمييز في العمل والاستغلال الاقتصادي واستشراء العنف داخل الاسرة وخارجها اضافة الى ظواهر أخرى

خطيـرة مثـل مشكلـة المتاجـرة بالرقيـق الابيـض والخـــدم.

وتقدّم وسـائل الاعلام والكتب المدرسـية صورة مـشوّهة عن المرأة تتجـاهل مشـاغلها وتطلّعاتها.

وقد قدمت بعض الاقتراحات التي تتعلق اسـاسا بوضـع قانون مدني وفتح باب الاجتهاد في القوانين الشـرعية لتـحقيق المسـاواة الفعلية بين الجنسين وتغـيير صـورة المرأة في وسائل الاعلام والكتب المدرسية ووضع قوانين تمنع استغلال المرأة.

4.3. دراسة المغرب

ان الميز الذي تعاني منه المرأة المغـربية يجعل من القوانين مجـرّد نصوص لا أثر لها على الواقع، اذ تعاني المرأة في المغرب من انتهاك حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية اضافة الى تخلّف الصورة التي تقدّمها وسائل الاعلام والكتب المدرسية عنها.

ويتطلّب الخـروج من وضع اللامساواة وضـمان تمتع المرأة بحـقوقهـا تجاوز مـصدر التشريع الحالي الذي يعـتمد الشريعة وملاءمة النصوص التشـريعية مع المواثيق الدولية ورفع التحفظات عن الاتفاقيات الدولية على أساس اعتماد مبدإ المساواة.

4.4. دراسة موريتانيا

تشارك المرأة في مـوريتانيا بفـاعلية في الحياة اليـومية (مـشاركة في التجـارة واتخاذ القرار في البيت...) ولكنها تعيش مع ذلك مشاكل عديدة لعل اهمـها ضعف مشاركتها في التنمية ومعاناتها من انعكاسـات ظواهر الفقر والتصحّر وغيابهـا عن مواقع صنع القرار وتخلّف قانون الأسرة (مشكلة الطلاق) والنقائص الخطيرة في ضمانات صحّـة الأم والطفل.

4.5. دراسة مصـــر

تعـاني المرأة المصرية من التناقض الـصارخ بين القـوانين والواقع ومن تقليدية قـوانين الاحوال الشـخـصية التي تكرّس اللامساواة والتـمييز بين الجنسين. اضـافة الى بعض الاعراف والتقاليد الـتي تمنع المرأة من القيام بدورها كاملا داخل المجتـمع. ويمثل العنف الذي تتعرض له المرأة احدى اكبر المخـاطر التي تواجهها ولعلّ خفض البظر (ختان البنات) والاغـتصاب هي أشدّ وأقسى اشكال العنف استشراء.

ومن أهم المقـترحـات في هذا الصدد تحـديث قوانين الاحـوال الشـخـصية دون الـتذرّع بالشريعة واعتبار ختان الاناث جريمة يعاقب عليها القانون وعدم اسقاط العقوبة في جرائم هتك العرض والشرف او تخفيفها مهما كانت الأسباب.

4.6. دراسة اليمـن (أضيفت دراسة اليمن بمناسبة الندوة)

حصل تراجع كبير في حقوق المرأة اليمنية بعد إلغاء قانون الأسرة واصدار قانون جديد انتقص من الحقوق المنصوص عليها في القانون السابق.

ويصاحب هذا التراجع القانوني استشراء العنف ضد المرأة في كلّ أشكاله. وقد أصبحت المرأة في اليمن هدفا لحملات القوى المتطرّفة والظلامية التي تشكّك في أبسط الحقوق الانسانية للمرأة.

4.7. دراسة البحرين

يتميز وضع المرأة في البحرين بغياب قانون للاحوال الشخصية واعتماد المحاكم الشرعية على الاعراف كما تحرم المرأة من الحق في المشاركة السياسية ومن حق الانتخاب. وينضاف الى هذه المشاكل ضعف مشاركة المرأة وغياب الجمعيات النسائية حيث يقتصر النشاط النسائي على الجمعيات الخيرية التي تقوم بدور تقليدي يعتمد مرجعية دينية.

4.8. دراسة فلسطين

لقد اثر الاحتلال الصهيوني على تمتع المرأة الفلسطينية بحقوقها وأدّى الى تعطيل تطوّر مركزها القانوني.

وتعاني المرأة في فلسطين من حرمانها من المشاركة السياسية ومن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية اضافة الى تأثير الاحتلال على تمتع المرأة بحقها في التعليم.

ولقد أثار النقاش العام جملة من القضايا المتعلقة بوضع المرأة في البلدان العربية ووقع التأكيد في هذا المجال خاصة على ضرورة تعديل قوانين الاحوال الشخصية بما يضمن تمتع المرأة بحقوقها ويمنع التمييز بين الجنسين وأهمية تحقيق المساواة والديمقراطية داخل العائلة.

كما أثارت المداخلات قضية أساسية أخرى وهي محاولة البعض تعويض لفظ «المساواة» بلفظ «الانصاف»، واشارت الى ان في هذا الطرح خطر حقيقي يتمثل في التخلي عن المرجعية الدولية في مفهوم المساواة الذي قد كرس واصبح مرجعا اساسيا في حماية حقوق المراة والنهوض بها. كما ان طرح الانصاف بالطريقة التي بدا يطرح بها منذ مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية يحمل تضييقا للمساواة ولحقوق المراة.

5 . الجلسة العامة الثالثة :
التحضيرات الدولية والاقليمية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

اهتمت هذه الجلسة باجراء تقييم نقدي للمسار التحضيري لمؤتمر بيكين على المستويات العربية والافريقية والدولية ووقع التركيز على الاجتماع العربي الاقليمي التحضيري بعمّان والاجتماع الافريقي التحضيري بداكار والتحضيرات الدولية.

5 . 1. الاجتماع العربي التحضيري بعمّان : الخطة العربية

لم تعكس الورقة الختامية لمنتدى المنظمات غير الحكومية في عمّان القضايا التي طرحتها المنظمات بل اقتصرت على عرض مسائل عامة ولم تتطرّق في العمق الى اشكاليات واقع

المرأة العربية ومطالبها الحقيقية. والمقارنة بين الوثيقة غير الحكومية والوثيقة الختامية للمؤتمر الرسمي تبرز تقاربا كبيرا في المواقف لا ينبىء بوجود تميّز للمنظمات غير الحكومية.

ولقد غابت في منتدى عمّان الممارسة الديمقراطية حيث لم تتمكن المنظمات غير الحكومية من مناقشة الورقة الختامية للمنتدى.

وقد اقتصرت الورقة الختامية للمؤتمر الرسمي بدورها على العموميات وتضمنت بعض الفقرات التي تمثل تراجعا بالمقارنة مع المواثيق الدولية.

5. 2. الاجتماع الافريقي التحضيري بداكار: الخطة الافريقية

لقد طرحت في منتدى داكار عديد القضايا من بينها المرأة الافريقية والنزاعات المسلّحة والحق في التنمية والاعتراف بالحقوق الاقتصادية للمرأة والعنف المسلّط على المرأة والتعصب الديني والمصادقة على الاتفاقيات ورفع التحفظات الخ....

ولكن اعمال المنتدى لم تؤدي الى اعتماد توصيات او الى وثيقة ختامية تمثل ارضية عمل مشتركة في بكين.

5. 3. التحضيرات الدولية واشكاليات اللجنة التحضيرية

لقد عرف المسار التحضيري اشكاليات عديدة اثرت في نتائجه من بينها قصر المدة الزمنية المخصصة لتحضير المؤتمر العالمي وضعف الاعتمادات المادية ووجود مجموعة دول متشددة تسعى الى عرقلة كل تقدم ممكن في اتجاه دعم حقوق المرأة، اضافة الى ضعف مشاركة المنظمات غير الحكومية في المسار التحضيري وعدم وجود تواصل حقيقي بينها والحكومات.

ولقد ابرزت ورقة العمل النهائية المقدمة من لجنة مركز المرأة في الامم المتحدة مجموعة نقائص وعديد التحفظات الحكومية تجاه بعض المبادىء الاساسية التي تقوم عليها حقوق الانسان عامة وحقوق المرأة خاصة ومن بينها مبدا عالمية حقوق الانسان وعدم تجزئتها ومبدإ المساواة.

إنّ نتائج التحضيرات الدولية قد كانت مخيبة للآمال وظهر تخوّف من حدوث تراجعات عن المكتسبات التي نصّت عليها النصوص الدولية السابقة.

وقد أكّد النقاش الذي تلا الجلسة على النقائص الخطيرة التي ظهرت من خلال هذا المسار التحضيري وهي نقائص تمسّ بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بحقوق الانسان للنساء وخاصة عالمية الحقوق واعتبار حقوق النساء جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان والاعتراف بمبدإ المساواة كشرط أساسي لضمان الرقي بوضع المرأة.

كما أثار النقاش مسألة الخصوصيات التي يحاول البعض التذرّع بها لإفراغ الحقوق من محتواها والتنصّل من مسؤولياته وتقود حملة التشكيك في حقوق المرأة أطراف دينية أصبح لها تأثير كبير في المؤتمرات الدولية.

وأشارت التدخلات الى إشكال اساسي آخر وهو ضعف تأثير المنظمات غير الحكومية في المسار التحضيري للمؤتمر مما يدعوها الى مراجعة أساليب العمل وتطوير قدراتها الذاتية.

6 . الجلسة العامة الختامية

خصّصت الجلسة الختامية لمناقشة وثيقة العمل الختامية الصادرة عن الندوة تحت عنوان «بيان الحمامات : من اجل مشاركة عربية فاعلة في مؤتمر بيكين» وقد تم اعتماد الوثيقة بالاجماع.

كما اعتمدت الندوة بالاجماع مجموعة بيانات وقرارات اضافية.

ففي نداء وجه الى الدكتور بطرس بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة عبّر المشاركون والمشاركات في الندوة عن رفضهم للتقسيم الجغرافي الذي تعمل به الامم المتحدة فيما يختص بتوزيع المنطقة العربية بين اقليمي افريقيا وغرب آسيا ودعوا الأمم المتحدة الى مراجعة التقسيمات الحالية واضافة المنطقة العربية ضمن التقسيمات الجغرافية للأمم المتحدة، كما طالبوا باعتماد اللغة العربية في جميع أعمال منتدى المنظمات غير الحكومية في بيكين.

وصدر بيان تضامن مع قضايا حقوق الانسان في الوطن العربي. وقد أكّد البيان على ما تتعرّض له النساء العربيات من قمع وعنف وتعذيب وتجويع وانتهاك لحقوقهنّ في كامل الوطن العربي. وأشار بالخصوص الى وضع النساء في فلسطين والجنوب اللبناني والجزائر والعراق وليبيا والسودان والبحرين.

وطالب البيان كذلك بالافراج عن جميع المعتقلات والمعتقلين وسجينات وسجناء الرأي في السجون العربية.

كما صدر بيان تضامن مع د. حامد ابو زيد وزوجته د. ابتهال يونس عبّر فيه المشاركون والمشاركات عن احتجاجهم على كافة اشكال العنف المعنوي الواقع على الزوجين وتضامنهم معهما واكدوا على رفضهم لكافّة اشكال الاعتداء على حريات الرأي والتعبير وحرية البحث العلمي وطالبوا بإصدار تشريع يحول دون مزيد من الاعتداءات على حقوق الرأي والحريات الشخصية ويؤكّد على عدم سريان ما يسمّى بدعاوى الحسبة التي يخلو منها النظام القانوني المصري.